

السعودية والأردن تستأنفان أعمال القطاعين العام والخاص



على الجانب الآخر، استأنفت الوزارات والدوائر الرسمية والمؤسسات والهيئات العامة في الأردن عملها المعتاد، بعد أكثر من شهرين من التوقف بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد. وقال مدير عام ديوان الخدمة المدنية سامح الناصر، إن رئاسة الحكومة عممت «دليلاً إرشادياً» على الوزارات، يتضمن «إجراءات تساعد في الحد من تدفق المواطنين إلى المؤسسات وتحويل خدماتها إلى إلكترونية»، وأشار إلى «تعقيم مباني القطاعات، خصوصاً أماكن مراجعة الجمهور».

وكانت الحكومة قد أعلنت في 17 مارس الماضي تعطيل القطاعين العام والخاص ضمن إجراءات لمواجهة جائحة «كوفيد 19»، وأوقفت الرحلات الجوية من المملكة واليهما حتى إشعار آخر. وتشهد المملكة منذ 21 مارس إجراءات إغلاق شبه تام، تشمل حظراً شاملاً للتجول خلال ساعات الليل وأيام الجمعة، ويسمح للمواطنين بالعمل والخروج ضمن شروط وساعات محددة.

أعلن وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية السعودي المهندس أحمد الراحي أنه تم استئناف العمل في جميع الجهات الحكومية والجهات التابعة لها الخاضعة لنظام الخدمة المدنية.

وقال الوزير الراحي إن عودة العمل الذي توقف نتيجة الإجراءات التي اتخذت بسبب انتشار فيروس (كورونا) المستجد - كوفيد (19) ستكون وفق ترتيب يبدأ في 31 مايو الجاري.

ولفت إلى أنه في التاريخ المذكور سيُعود ما لا يقل عن 50 بالمئة من موظفي الجهة إلى مقرات العمل ويستمر بقية الموظفين الذين لم يعودوا إلى المباني بالعمل عن بعد وفق المتبع حالياً. وأضاف أنه ابتداءً من 7 يونيو المقبل لا تقل نسبة الموظفين الذين يعودون لمقرات العمل عن 75 بالمئة من موظفي الجهة ويستمر بقية الموظفين الذين لم يعودوا بالعمل عن بعد وفق المتبع حالياً فيما سيكون ابتداءً من 14 يونيو المقبل اكتمال عودة جميع الموظفين لمقرات العمل.

عقب تقييم دقيق للموقف الراهن بمختلف أبعاده

دبي تستأنف حركة الاقتصاد مع استمرار تطبيق الإجراءات الاحترازية



الشيخ حمدان بن راشد

أعلن ولي عهد دبي رئيس المجلس التنفيذي، الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، بدء استئناف الحركة الاقتصادية في دبي لنشاطها اعتباراً من الآن، حيث تم إتاحة الحركة في الإمارة بدءاً من الساعة 6 صباحاً وحتى الساعة 11 ليلاً.

وأكد ولي عهد دبي خلال الاجتماع أن القرار جاء بناءً على التقارير المرفوعة من اللجنة العليا وما تضمنته من تقييم دقيق للموقف الراهن بمختلف أبعاده الصحية والاقتصادية والاجتماعية، في ضوء المستجدات المحلية، وكذلك التوجهات العالمية على أساس ضمان استمرارية الحياة وعدم تعطيل القطاعات الأساسية، دون تهاون في التطبيق الدقيق لمختلف الإجراءات الاحترازية والوقائية المعمول بها.

وشدد على ضرورة مواصلة كافة الجهات المعنية في إمارة دبي لجهودها في توعية المجتمع حول الاحتياطات الواجب اتباعها.

وقال ولي عهد دبي: «ندرك مدى الضغوطات

التي تعرضت لها قطاعات عديدة جراء الأزمة العالمية التي تسبب فيها فيروس كورونا المستجد، ولكن مجتمع الإمارات يظل دائماً أقوى من كل التحديات، وتابعنا مدى عمق التأثير الذي تركته هذه الجائحة على أغلب دول العالم.

على رأسها رينو وبيجو وسيتروين

فرنسا تطلق خطة لإنقاذ قطاع السيارات بنحو 9 مليارات دولار



لزيادة الاستهلاك في هذا المجال. كما سيتم استثمار مئات الملايين من الدولارات في عمليات الابتكار والبحث وتحديث خطوط الإنتاج، وبحسب الخطة ستشجع الحكومة الفرنسية جهود إعادة خطوط إنتاج السيارات إلى فرنسا من مختلف المواقع في جميع أنحاء العالم، وكان الرئيس الفرنسي قد التقى في وقت سابق مع كبار المسؤولين في شركتي (رينو) و(بيجو-سيتروين) لمناقشة كيفية القيام بذلك. وخلال اللقاء تعهد الرئيس الفرنسي بحماية الإنتاج والوظائف في فرنسا قائلاً إنه حصل بالفعل على وعود من عمالتي صناعة السيارات الفرنسيين بالشروع في التركيز على إنتاج السيارات ومحركاتها داخل البلاد وليس الخارج. يذكر أن قطاع صناعة السيارات الفرنسي يواجه صعوبات سابقة لتفشي جائحة الفيروس والذي أدى انتشارها إلى توقف معظم النشاط الاقتصادي ما دفع معظم الشركات وخاصة (رينو) إلى شقير الانهيار نظراً لإجراءات الإغلاق التي فرضت في البلاد وتوقف المبيعات.

أعلن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون خطة بقيمة ثمانية مليارات يورو (8.8 مليارات دولار) لتعزيز قطاع السيارات الذي تضرر بسبب تفشي جائحة فيروس (كورونا) المستجد وقال ماكرون في كلمة متلفزة إن «الحكومة كانت مستعدة للاستثمار بشكل كبير مع منتجي السيارات الرئيسيين (رينو) و(بيجو-سيتروين) اللذين يواجهان وضعاً مأساوياً بسبب تراجع مبيعات السيارات على مدى الأشهر الثلاثة الماضية».

وأضاف أن «ثمة 400 ألف سيارة لم تبيع حالياً وقد يرتفع هذا الرقم إلى 500 ألف في يونيو المقبل» متعهداً بالاستثمار في إنتاج مركبات «نظيفة» (صديقة للبيئة) وجعل فرنسا المركز العالمي لإنتاج السيارات الكهربائية. وكشف عن حوافز مستهدفة للسيارات الخاصة والتجارية تتراوح بين 5000 و7000 يورو (5484-7678 دولاراً) لشراء سيارات جديدة صديقة للبيئة مشيراً إلى تخصيص مبلغ مليار يورو (1,10 مليار دولار) من أموال الدولة

«مورغان ستانلي» يتوقع صعوداً بمتوسط 35 دولاراً

النفط يرتفع بتأثير تعهدات المعروض.. وتحسن الطلب

إلى 12 مليون برميل يوميا بحلول يونيو، أو يوليو. وتجمع دول «أوبك+» أوائل يونيو لبحث الإبقاء على تخفيضات المعروض الهادفة لدعم الأسعار، التي مازالت منخفضة حوالي 45 بالمئة منذ بداية السنة. وكان كبار المنتجين في العالم، ومنهم السعودية وروسيا، اتفقوا في أبريل على خفض الإنتاج نحو 10 ملايين برميل يوميا في مايو ويونيو.

وفي غضون ذلك، أظهرت بيانات من شركة بيكر هيويز لخدمات الطاقة أن عدد منصات الحفر الأميركية هبط إلى منخفض قياسي عند 318 في الأسبوع المنتهي في 22 مايو، مما يشير أيضاً إلى انخفاض الإنتاج في المستقبل.

في المقابل، توقع بنك الاستثمار «مورغان ستانلي»، صعود سعر برميل حاكم برنت إلى متوسط 35 دولاراً خلال الربع الثالث من العام الجاري، صعوداً من 30 دولاراً في الربع الثاني.

وقال «مورغان ستانلي» في مذكرة بحثية حديثة، إن الأسعار ستواصل صعودها في الربع الأخير 2020، لتبلغ 40 دولاراً للبرميل.

وتأثرت أسعار النفط الخام بشدة من تراجع الطلب العالمي، الناتج عن قيود عالية على التنقل والإنتاج، دفع إلى هبوط الطلب على مصادر الطاقة التقليدية، أفضى إلى حدوث تخمة عالمية في المعروض.

والشهر الماضي، هبطت عقود خام برنت إلى متوسط 15 دولاراً للبرميل، قبل أن تبدأ بالصعود خلال الشهر الجاري، مدفوعة بتنفيذ اتفاق لخفض الإنتاج، واستئناف الأنشطة الاقتصادية عالمياً.

وقال البنك إن تقديراته تشير إلى أن تراجعاً في المعروض العالمي يبلغ 4-6 ملايين برميل يوميا مقارنة مع 2019، خلال الربع الأخير 2020، بينما قالت (أوبك)، إن الطلب على الخام في أبريل تراجع بمقدار 29 مليون برميل يوميا.



الذكرى في الولايات المتحدة. ودعمت تصريحات روسية السوق، بعدما أكدت انخفاض إنتاجها النفطي مقتربا من هدفه البالغ 8.5 مليون برميل يوميا لشهري مايو ويونيو، بموجب اتفاق خفض المعروض مع منظمة البلدان المصدرة للبترول ومنتجين كبار آخرين، في إطار مجموعة «أوبك+». وتقلت وزارة الطاقة الروسية، عن الوزير ألكسندر نوافك قوله إن زيادة الطلب على الوقود من شأنها أن تساعد على خفض الفائض العالمي من حوالي 7 ملايين

ارتفعت أسعار النفط، مدعومة بثقة متزايدة في السوق بين المنتجين سيلتزمون بتعهداتهم لخفض معروض الخام، بينما يتحسن الطلب مع تخفيف إجراءات مكافحة فيروس كورونا.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 0.8 بالمئة، أو 30 سنتاً، مسجلة 35.83 دولاراً للبرميل، كما ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 2.2 بالمئة، أو 73 سنتاً، إلى 33.98 دولاراً للبرميل. ولم تكن هناك تسوية لغرب تكساس، بسبب عطلة يوم

تتعلق من إيطاليا وقد تطيل أمد الركود الاقتصادي

أزمة ديون عالمية تلوح في الأفق



قال الباحث الاقتصادي روبرت ج. سامو السون، في تقرير، إن الولايات المتحدة والاقتصادات حول العالم تمر بوضع حرج، ومع ذلك ما زلنا نقتل من شأن التداعيات الجسيمة التي تهدد العالم بأسره.

وفي الواقع، هناك أزمة ثانية تلوح في الأفق وهي أزمة ديون عالمية تتمركز بأوروبا من شأنها أن تزيد من زعزعة الاستقرار، في عالم لا يزال يعاني من العواقب الوخيمة الناتجة عن جائحة كورونا.

ففي الولايات المتحدة ودول أخرى، فقد عشرات الملايين وظائفهم، وبلغ إجمالي الخسائر التجارية تريليونات الدولارات، ومما لا شك فيه أن العالم سيواجه أزمة ديون أخرى من شأنها أن تعمق وتطيل أمد أسوأ ركود اقتصادي يمر به منذ الكساد العظيم في الثلاثينيات من القرن الماضي.

بين عامي 2010 و2012، واجهت أوروبا لأول مرة «أزمة الديون السيادية الأوروبية»، وكانت الدول الأضعف في الاتحاد الأوروبي (اليونان وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا وإيرلندا) تتكافح من أجل تجنب العجز عن سداد ديونها الحكومية الضخمة، وهي مهمة ازدادت صعوبة بسبب عجز الميزانية السنوية.

على غرار الولايات المتحدة، دخلت معظم الدول الأوروبية الآن في ركوب عميق، ومن المقرر أن يتقلص الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الألماني بنسبة 8 بالمئة، والفرنسي بنسبة 10 بالمئة، والإسباني بنسبة 15 بالمئة، والإيطالي بنسبة 18 بالمئة، واليوناني بنسبة 15 بالمئة، في حين تراجعت ثقة المستهلك واتسع عجز الميزانية، حسب ما أفادت به دراسة جديدة من شركة «كابيتال إيكونوميكس».

وتوضح البيانات الرسمية أن عجز الميزانية يشير إلى الفجوة السنوية بين الإنفاق الحكومي وإيراداته، ويتمثل الدين الحكومي في المجموع التراكمي للعجز السابق، وقد ازداد العجز والديون بشكل ملحوظ في أوروبا، كما هي الحال في الولايات المتحدة. وفي عام 2019، كان الفائض في ميزانية ألمانيا يعادل 1 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، ولكنها

إذ بالشسبة لمعظم الاقتصاديين سيبقى هذا الوضع والدين طالما أن السوق - المستثمرين والتجار - يواصل الإقراض طواعية، ويفترض أنه يمكن تحويل الديون المستحقة إلى ديون جديدة.

بالاستناد على عدة عوامل، من بينها انخفاض أسعار الفائدة، وسجل سداد القروض السابقة، وانخفاض التضخم، يمكن لبعض البلدان الاقتراض أكثر من غيرها. ف رغم ارتفاع نسبة الديون في ألمانيا، فإنه لا أحد يعتقد أنها قد تتخلف عن سداد ديونها، في المقابل أصبحت إيطاليا واليونان أقرب إلى حافة الهاوية.

وأوضح البيانات أنه في حال لم توضع خطة إنقاذ، فقد تُجبر إيطاليا على الخروج من منطقة اليورو لتجر معها بعض البلدان الأخرى المثقلة بالديون، علماً بأن إيطاليا لديها ثالث أكبر اقتصاد في منطقة اليورو (19 دولة تستخدم اليورو كعملة)، بعد ألمانيا وفرنسا، مشيراً إلى أن المخاطر عالية.

في عام 2020 ستسجل عجزاً بنسبة 8 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك وفقاً لدراسة «كابيتال إيكونوميكس».

ومن المتوقع أن يرتفع عجز فرنسا من 3 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2019 إلى 10 بالمئة العام الجاري، كما ستشهد إيطاليا عجزاً بنسبة 15 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، مسجلة زيادة بنسبة 1.6 بالمئة مقارنة بعام 2019.

وتفيد البيانات بأن المزج بين انكماش الاقتصاد وتزايد العجز يؤدي تلقائياً إلى زيادة عبء الديون، التي كانت مرتفعة من قبل ولا تزال في طور الارتفاع. وحسب «كابيتال إيكونوميكس»، تقدر ديون ألمانيا لعام 2020 بنسبة 73 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، و120 بالمئة لفرنسا، و180 بالمئة لإيطاليا، و222 بالمئة لليونان.

ولا يعرف ما إذا كان هذا الوضع سيظل دائماً،

اقتصادات «التعاون الاقتصادي» تسجل أكبر انخفاض منذ الأزمة العالمية

الإجراءات الإلغائية في أواخر مارس الماضي بيد أن اقتصادها ما زال يتقلص بنسبة 1.2 في المئة في الفترة من يناير إلى مارس الماضيين.

القارة الآسيوية

وفي آسيا تراجع الناتج المحلي الإجمالي الياباني بنسبة 0.9 في المائة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري نظراً لأن إجراءات الإغلاق التي اتخذتها كانت «أقل صرامة».

الاجمالي فيها بنسبة 5.8 في المائة في الربع الأول من العام الجاري تليها إيطاليا التي انخفض ناتجها المحلي الاجمالي بنسبة 4.7 في المائة في نفس الفترة.

ووفقاً للتقرير سجلت كندا والمانيا وبريطانيا تراجعاً في النشاط الاقتصادي بنسبة 2.6 في المائة و2.2 في المائة و2 في المائة على التوالي.

ولفتت المنظمة إلى أن الاقتصاد الأمريكي كان محمياً «بعض الشيء» من تأثير إجراءات الإغلاق إذ لم تنفذ تلك

كشفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن تراجع النشاط الاقتصادي داخل دول المنظمة بنسبة 1.8 في المئة في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2020 ما يمثل أكبر انخفاض منذ الأزمة المالية العالمية.

وذكرت المنظمة التي تضم في عضويتها 35 دولة صناعية على مستوى العالم في تقرير إن الانخفاض الحاد في النشاط الاقتصادي الذي حدث خلال العام الجاري لم يحدث مثيل له منذ عام 2009 عندما تقلصت اقتصادات دول المنظمة بنسبة

على هيئة خطة إقراض

بنك اليابان يضخ 16 مليار دولار في الاقتصاد



عرض بنك اليابان المركزي، ضخ 1.7 تريليون ين (15.8 مليار دولار) في الاقتصاد بموجب خطة تهدف إلى زيادة إقراض الشركات التي تضررت من جائحة فيروس كورونا.

وأظهرت بيانات البنك المركزي أن المبلغ المعروض على المؤسسات المالية في عطاء اليوم كان مثلي حجم العطاء السابق في 14 مايو، في إشارة إلى أن البرنامج يساعد في توجيه الأموال إلى الشركات التي تعاني من نقص في السيولة بسبب الوباء. وتتسلم المؤسسات المالية القروض، ومداها ثلاثة أشهر، يوم الأربعاء. وأظهرت البيانات أن إجمالي الأموال

التي تم ضخها في إطار البرنامج بلغ 14.4 تريليون ين. ووضع بنك اليابان المركزي هذه الخطة في مارس ضمن خطوات لتخفيف شح تمويل الشركات، ويقدم بموجبها قروضا دون فائدة للمؤسسات المالية على أمل أن تستخدم الأموال لتعزيز الإقراض للشركات التي تضررت من الجائحة. وطور البنك المركزي الخطة في أبريل بقبول مجموعة أوسع من الضمانات وتعهد بدفع فائدة 0.1 بالمئة للمؤسسات المالية التي تستفيد من القروض. وأدى هذا الوعد إلى زيادة كبيرة في طلب المؤسسات المالية على البرنامج.